وصديد واما ما خرج من نقط الجمد من نار او حرق فلا شك في نجاسته
كما تقدم التنبيه عليه الكن كما قال الدسوقي يعفى عن كثيره وقليله اذا لم يتميز
وتخصيصه الثلاثة بالذكر مشعر بعدم العفو عن قليل غيرها من بول
او غايط او مني او مذي وهو المشهور المعروف لما نقل عن مالك
من اغتفار مثل روث الابر من البول لم الحق بعضهم بالمعفوات
ما يغلب على الظن من بول الطرقات اذ المتيقن فلا يجب غسله
من ثوب او جسد او خف مثل ان نزل الرجل من النعل وهي
مبلولة فيصيبها ما يغلب على الظن مخالطة البول له اذ لا يمكن
التحرز منه ولان غاية الطريق الاصل فيه الطهارة وانما اختص العفو
بالدم وما معه لان الانسان لا يخلو عنه فالاعتذار عن يسيرها
عسر دون سائر النجاسات ص وبول فرس لغازيا من حروب ش
اي وعفي عن بول فرس قليلا كان البول او كثيرا اصاب ثوبه
او بدنه ولا يفهم هذه القيود الا بول بل حيث كان السفر
سببا حاز يضطر الى ذلك انظر شرحنا الكبير ص وانثر ذباب من عذرة
ش يعني ان الذباب ونحوه مما لا يمكن التحفظ منه كبعوض ونمل
لا بنات وردان ونحوه اذا جلس على عذرة او بول او نحوهما
ثم جلس على ثوب او جسد فانه يعفى عنه للمشقة ولا حاجة
لتقييده بموضع كثر فيه الذباب لان المعول عليه قوله وعفي عما
يعسر والعفو خاص بالصلاة واما الطعام فلا ويجري على قوله
المتقدم ويجس كثير طعام سابع الخ ص وموضع حجامة مسح فاذا
برئ غسل ش اي وعفي عن الدم موضع حجامة او فصادة او
قطع عرق حال كون الموضع مسح عنه الدم لما يتضرر به المحتجم من
وصول الماء الى ذلك المحل الا انه يوجب رخصة في تاخير الغسل لا

في

في شروطه مطلقا فلهذا قال اذا برئ غسل اي وجوبا مع الدلك والقرب
او سنة على الخلاف السابق والمراد بموضع الحجامة ما بين الشرطات
لا الشرطات ص والاعادة في الوقت واول بالنسيان وبالاطلاق
ش اي والابان مني ولم ينسل اعاد الصلاة في الوقت واختلف
الشيوخ في تاويل المدونة فتاولها ابو محمد وابن يونس بالنسيان
وان العامد يعيد ابدا وتاولها ابو عمران بالاطلاق ناسيا
او عامدا لبساره الدم ومراعاة لمن لا يامره بغسله واستشكلت
الاعادة بما تقدم من ان اثر الدم يعفى عنه ولو زاد عن درهم
مع ان الباقي هنا بعد المسح انما هو الاثر الا ان يقال ان هذا
مبني على ما صدر به ابن مرزوق من ان الاثر والعين سواء ورد
على التقليل بسارة الدم كتاويل ابي عمران بالاطلاق ما قالوه
في صاحب السلس انه يعيد ابدا اذا صلى بعد زوال عذره قبل
غسل ما عفي عنه لاجله وظاهره ولو دام ما تامل ص وكطين مطر
ش اي وعفي عن طين مطر ومائه ومارش فالكاف داخلة على
المضاف اليه في الحقيقة كما هو عادة المولف حيث ادخلها
على المضاف اي وعفي عما ذكر يصيب الرجل او الثوب او الخف
او نحو ذلك للمشقة الاحتراز وهو في الغالب لا يخلو من النجاسة
الا ان المشقة منتفية من وجوب غسله ولا فرق بين اول المطر
وغيره ولا بين ما اصاب حين نزول المطر وبعد انقطاعه ما دام
طينا طريا في الطرق او الثياب ولو بعد ايام من نزوله خلافا
لمن حده بثلاثة ايام من نزوله وكذا ان جف وغلب الظن بطهارته
او شك او اصاب بعد تكور المطر على الارض وظن زوال نجاستها
ولا خلاف في ذلك كله وانما الخلاف فيما اذا غلب على الظن او

Copyright King Saud University